الأمم المتحدة
E/ICEF/2025/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 April 2025
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2025

10-13 حزيران/يونيه 2025

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن مستجدات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار المجلس التنفيذي 9/2024، الذي يطلب فيه المجلس إلى اليونيسف، في الفقرة 6، "أن تواصل إطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن الكيفية التي تمضي بها المنظمة قدما في مختلف جهودها الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على نحو فعال، ويقرر إدراج هذا البند كبند متكرر، لاتخاذ قرار بشأنه، في الدورة السنوية".

ويعرِض التقرير مستجداتِ التقدّم المحرز في العمل الذي تقوم به اليونيسف للنهوض بجهودها الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وهو يؤطِر المستجداتِ فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين باعتبارها جزءا من جهود النهوض بالحماية وجزءا من النهج المعزَّز للإدارة المركزية للمخاطر في اليونيسف.

ويرد في القسم الخامس عناصر مشروع قرار لينظر فيها المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2025/11.

020525 160425 25-05777 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - اليونيسف ملزمةٌ بمبدأ الحماية. وسياسة اليونيسف بشأن الحماية، الصادرة في 4 آذار/مارس 2024، تُعرّف الحماية بأنها مجموعة من الإجراءات التي "تمنع وتقلّل خطر إلحاق الضرر بأي شخص نتيجة لاتصاله بـ[اليونيسف] أو بعملها". ويستفيد من الحماية كل من يتعامل مع اليونيسف، وتقع على عاتق كل شخص في اليونيسف، بغض النظر عن دوره، مسؤوليات تتعلق بالحماية. وتؤكد السياسة كذلك أن جميع موظفي اليونيسف والموظفين المنتسبين إليها يُحظر عليهم، سواء في حياتهم الشخصية أو في حياتهم المهنية، الشروعُ في أفعال من شأنها أن تحدث ضررا لغيرهم أو التحريضُ على مثل هذه الأفعال أو تشجيعها أو المساعدة عليها أو إتيانها. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أي أفعال تنطوي على استغلال أو انتهاك جنسي؛ وأي علاقة جنسية تقوم بين من يقدمون المساعدة والحماية وبين من يستفيدون من هذه المساعدة؛ وأي نشاط جنسي يُمارَس مع الأطفال. ومن ثم، فإن السياسة المذكورة تؤكّد مجددا التزاماتِ اليونيسف بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين القائمة بموجب نشرة الأمين العام ST/SGB/2003/13 والنابعة من المبادئ الأساسية الستة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي وضعتها اللجنةُ الدائمة المشتركة بين الوكالات.

2 - وتستند استراتيجية اليونيسف المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى خمس ركائز، هي: المساءلة والوقاية، والإبلاغ، ومساعدة الضحايا/الناجيات، والتحقيقات وتوقيع الجزاءات، والشراكات. وقد قامت اليونيسف بمواءمة مؤشرات خطتها الاستراتيجية مع استراتيجية الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فركّزت على تعزيز نظُم الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما وعلى التوسع في قنوات الإبلاغ المأمونة التي يسهل على الأطفال والبالغين الوصول إليها. وهذه المؤشرات مدمَجةٌ بالكامل في أعمال رصد البرامج القطرية وتقديم التقارير عنها. وفي عام 2024، كان التقدم المحرز قياساً إلى هذه المؤشرات يعكس قيام اليونيسف بتعزيز النظُم ذات الصلة فيها ومع شركائها المنفذين. ويتضمن هذا التقرير معلوماتٍ مستجدة عن هذه المؤشرات وهو يلبي الطلبَ الوارد في قرار المجلس التنفيذي 09/2024 الصادر عن الدورة السنوية لعام 2024.

3 - والحماية، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، جزءٌ من الأسلوب الذي تتبعه اليونيسف في إدارة المخاطر على مختلف المستويات. وكما لوحظ في إحاطة بالمستجدات قُدمت مؤخرا إلى المجلس (E/ICEF/2024/8)، تعمل اليونيسف على تعزيز الإدارة المركزية للمخاطر من خلال اعتماد نهج متكامل لإدارة المخاطر على مختلف مستويات المنظمة يساعد في تحسين التنسيق بين مختلف مجالات المخاطر البرنامجية/الاستراتيجية والتشغيلية والسياقية والمؤسسية.

4 - واعتبارا لما سبق، يساهم كل من عملية صنع القرار المراعية للمخاطر والتعلم المؤسسي المعمول بهما في اليونيسف في تعزيز الفعالية والقدرة على الإنجاز لدى اليونيسف وشركائها المنفذين، وذلك من حيث إعمال حقوق الأطفال وتحسين نوعية حياتهم. ففي عام 2024، تمكن 87 في المائة من المكاتب القطرية التي أبلغت عن الحماية من المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والمعايير البيئية والاجتماعية، من تحقيق المؤشرات التنظيمية لمعالجة المخاطر ذات الصلة بالحماية. وستُبذل جهود إضافية لتعزيز قدرات المكاتب القطرية في عملية صنع القرار المراعية للمخاطر والكشف عن المخاطر، في إطار استراتيجية اليونيسف المتكاملة لإدارة المخاطر.

5 - وتواصل اليونيسف الاستثمار حتى يكون جميع الموظفين والأفراد المنتسبين على دراية بالأفعال المحظورة والممارسات المتوقعة، وذلك عن طريق نشر المعلومات والتدريب والتوعية وجعل الوقاية من الأضرار المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، جزءاً من الثقافة التنظيمية.

6 - وإدارة الشكاوى والملاحظات جزء لا يتجزأ من مراقبة البرامج وإدارة المخاطر. فجودة البرامج تتحسن لما يُسترشد بالملاحظات في عملية صنع القرار وإدخال التحسينات. وتعتزم اليونيسف تطبيق نهج منظم وموحد يراعي واقع المخاطر بحيث أن جميع الشكاوى والملاحظات التي ترد من جميع الجهات صاحبة المصلحة في البرامج، بما في ذلك الشكاوى والملاحظات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، يتم بالسرعة والأمان اللازمين استلامُها والإقرارُ بها وتصنيفُها وإحالتُها والبتُّ فيها وتحليلُها وإغلاقُها. ولا يزال من الأولويات إنشاء آليات مأمونة ويسهل الوصول إليها وفعالة لتقديم الشكاوى والملاحظات. ويجب أن تراعي هذه الآليات احتياجات وتفضيلات مختلف أصحاب المصلحة في البرنامج، لا سيما الفئات الضعيفة. ويهدف نهج اليونيسف في إدارة الشكاوى والملاحظات إلى تسريع العملية وتحسين جودتها من خلال إعطاء الأولوية لمساعدة الضحايا والناجيات، خاصة في حالات الضرر الذي يلحق بالأفراد والمجتمعات.

7 - وفي إطار هذه الرؤية الأوسع نطاقا لإدارة الشكاوى والملاحظات، واصلت اليونيسف جهودها لضمان أن تكون آليات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مأمونة ويسهل الوصول إليها وتركز على الناجيات. ففي عام 2024، أفادت المكاتب القطرية بأن ما يقدر بنحو 79,4 مليون شخص من الأطفال والبالغين أُتيحت لهم إمكانية الوصول إلى قنوات مأمونة يسهل استخدامها للإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين - أي بزيادة قدرها 61 في المائة عن 49,2 مليون شخص في عام 2022. وارتفع عدد ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المتعلقة باليونيسف التي أُبلغ بها الأمين العام للأمم المتحدة من 45 حالة في عام 2022 إلى 60 حالة في عام 2023 و 111 حالة في عام 2024. وبينما يشير هذا الاتجاه التصاعدي بزيادة في الوعي والثقة في آليات الإبلاغ، كما يُتوقع أن ترتفع هذه الأرقام، فإن نقص الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مشكلة عامة على صعيد منظومة الأمم المتحدة برمتها. ولا تزال معالجة هذه المشكلة وتعزيز آليات الوقاية والاستجابة من الأولويات الرئيسية، حيث لا تزال العوائق المستمرة أمام الإبلاغ تحول دون تحديد الحالات.

8 - وحرصت اليونيسف على تزويد كل من تقدم لليونيسف بادعاء التعرض للاستغلال والانتهاك الجنسيين بالدعم والخدمات العالية الجودة دون إبطاء. وساعدت المنظمة أيضا الأطفال ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين أحالتهم إليها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تمشيا مع مسؤوليات اليونيسف باعتبارها الملاذ الأخير. وقدمت اليونيسف المساعدة للناجيات من خلال برامجها العادية المتعلقة بحماية الأطفال وبمسألة العنف الجنساني، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة الطبية، والدعم التعليمي الموجه للأطفال، ودعم الناجيات أثناء التحقيقات وبعدها. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت جهود اليونيسف على زيادة سبل الحصول على المساعدة التي تركز على الناجيات على صعيد المنظومة المشتركة بين الوكالات، من خلال تقديم الدعم التقني والدورات التدريبية التي تتناول بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين (بروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا) لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني في 20 بلدا حتى الآن، بما في ذلك في أوكرانيا وباكستان وتشاد وسوريا والكاميرون، حيث نُظمت دورات تدريبية في عام 2024. وبفضل هذه الجهود،

أصبح حاليا في عدد متزايد من البلدان إجراءات مشتركة بين الوكالات لتزويد الضحايا بمساعدة تتماشى مع معايير البروتوكول.

9 - وعززت اليونيسف بشكل كبير في عام 2024 أنظمتها المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث وصل عدد أكبر من البلدان إلى أعلى مستوى من نضج النظم من خلال ضمان وجود جميع المكونات الأساسية - خطط العمل، وآليات الإبلاغ، ومساعدة الضحايا/الناجيات ذات الجودة العالية، وإجراءات الإحالة، وبناء قدرات الشركاء المنفذين. وعلى الصعيد العالمي، أنشأ 78 في المائة من 129 مكتبا قطريا أنظمة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مقارنة بـ 56 في المائة في عام 2023. وهذه الزيادة التي بلغت نسبة 40 في المائة، من 72 إلى 101 مكتب قطري، تجاوزت الهدف المحدد لعام 2024. وشرعت ثمانية بلدان في تطبيق أنظمتها بالكامل، واستوفت جميعَ المعايير لأول مرة. وللحفاظ على التقدم المحرز وتوسيع نطاقه، تعمل اليونيسف على تعزيز الدعم المقدم للناجيات من خلال تعزيز أنظمة المساعدة وتحسين آليات الإحالة والدعوة إلى التمويل المستدام. وستواصل اليونيسف التركيز في عام 2025 على مساعدة الضحايا بطريقة منسقة على صعيد المنظومة، مع تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية لضمان استجابات شاملة وخاضعة للمساءلة. وتقدم اليونيسف إسهاما كبيرا في تعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بهدف الوفاء بالالتزامات المشتركة. ويشمل ذلك قيادة العمل على العديد من الالتزامات ضمن رؤية واستراتيجية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي للفترة 2022-2026. وتشارك اليونيسف بنشاط في: (أ) فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (ب) الفريق العامل المعني ببروتوكول الشركاء المنفذين؛ (ج) الفريق العامل المعني بالتدريب على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (د) الفريق العامل للشركاء التجاريين المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ (هـ) الفريق العامل المعني بالتحرش الجنسي، الذي يشاهرك في مبادرات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا تحت قيادة المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبهذه الجهود، تؤدي اليونيسف بدورا رئيسيا في وضع المعايير على مستوى الأمم المتحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتساهم في تعزيز الحماية، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومساعدة الضحايا/الناجيات على صعيد المنظومة، كما تقود عملية تتبع قائمة على البيانات لنتائج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البلدان التي تنفذ فيها أعمال للاستجابة الإنسانية.

10 - وواصلت اليونيسف الوفاء بالتزامها بتعزيز المساءلة والتصدي للإفلات من العقاب على الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال معالجة الحالات بكفاءة عالية ودون إبطاء باتباع نهج يركز على الضحايا/الناجيات. وشمل ذلك إحالةَ البلاغات على وجه السرعة إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف وإبلاغ المكتب بها بغية تقييم الادعاءات والتحقيقِ فيها، كما يشمل متابعةَ الحالات لغرض تقديم الخدمات المناسبة والدعم الملائم للناجيات. ففي عام 2024، تلقى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 861 حالة جديدة وسجلها، بما في ذلك 329 حالة تتعلق بسوء سلوك مزعوم من قبل موظفي اليونيسف و 360 حالة تتعلق بسوء سلوك مزعوم من قبل شركاء منفذين. ومن بين الحالات الجديدة، كانت حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ثاني أكبر فئة (19 في المائة) بعد حالات الغش التي تنطوي على قيام أطراف ثالثة بإساءة استعمال التمويل المرصود للبرامج. وفي الفترة من 1 كانون

الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، أضافت اليونيسف 111 من ادعاء بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين إلى نظام iReport لتتبع الادعاءات. وتتعلق الحالات الـ 111 بما مجموعه 131 ضحية/ناجية و 117 من الجناة – 18 حالة تتعلق بموظفي اليونيسف و 93 حالة تتعلق بموظفي الشركاء المنفذين (مقارنة بـ 5 حالات تتعلق بموظفي اليونيسف و 48 حالة تتعلق بموظفي الشركاء المنفذين في عام 2023). غير أن الحالات المتعلقة بموظفي الشركاء المنفذين لا تخضع مباشرة للعمليات التأديبية التي تأخذ بها اليونيسف. وثبت أن أحد الموظفين ارتكب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين في عام 2024؛ ويتعلق الأمر بادعاء ورد في عام 2023، حيث انتهى تحقيق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والعملية التأديبية الناتجة عنه في عام 2024. وتقرر فصل ذلك الموظف من الخدمة.

11 – وعادة ما يكون الشركاء المنفذون والبائعون هم حلقة الوصل الرئيسية بين اليونيسف والمجتمعات المحلية. ولذلك، تواصل اليونيسف مضاعفة جهودها لضمان أن يكون لدى المنظمات التي تعمل معها سياسات وآليات مناسبة لحماية المجتمعات المحلية التي تخدمها المنظمة من المخاطر ذات الصلة بالحماية، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتمشياً مع أداة التنفيذ المنسّقة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالقدرة على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أُجري تقييم لجميع منظمات المجتمع المدني العاملة التي تجمعها شراكة مع اليونيسف، وعددها نحو 300 2 منظمة، لمعرفة مدى قدرتها على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وأغلب المنظمات (84 في المائة) نظم ملائمة تُعتبَر "كاملة القدرات"، إلا أن ضمان وجود نهج وموارد مناسبة لتعزيز القدرات من أجل دعم المنظمات الشريكة في التنفيذ لا يزال من الأولويات الرئيسية لدى اليونيسف. وتماشيا مع سياسة الحماية لعام 2024، وسّعت اليونيسف – من خلال موادها ومواردها التدريبية – النهج الذي تأخذ به لتعزيز قدرات الشركاء المنفذين إلى أكثر من الاستغلال والانتهاك الجنسي ليشمل أنواعا أخرى من الأذى ذي الصلة بالحماية. وتمشيا مع ما سبق، أدرجت اليونيسف متطلبات الحماية والنهج القائم على المخاطر في دورة التعاقد مع البائعين وأعدت حزمة موارد بشأن الحماية في موارد الشراء تحدد متطلبات تحديد وإدارة مخاطر الحماية في عمليات الشراء ذات الصلة. وفي عام 2025، سيدمج مسار العمل هذا أيضا متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية، حتى يكون نهج أكثر تنسيقا.

ثانيا – مقدمة

12 – في القرار 9/2024، طلب المجلسُ التنفيذي إلى اليونيسف أن توافيه في دورته السنوية لعام 2025، لغرض اتخاذ قرار، بتقرير عن مستجدات الكيفية التي تقوم بها المنظمة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وطلب المجلس أيضا أن تواصل اليونيسف اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اتباع نهج متماسك يركز على الضحايا/الناجيات على صعيد المنظومة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لهما، وأن تواصل المنظمة تعزيز ثقافة تنظيمية شاملة ومحترمة يُمكَّن فيها جميع الموظفين ويُشجَّعون على الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وتوفَّر لهم الحماية من الانتقام. وطلب المجلس التنفيذي إلى اليونيسف أيضا أن تستخدم باستمرار أداة iReport لتعقب الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتتبع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس التنفيذي إلى اليونيسف تكثيف جهودها في التعاون على صعيد المنظومة في مجال الوقاية والحماية والاستجابة، بما في ذلك من خلال التقييمات المشتركة وبناء قدرات الشركاء المنفذين والتواصل

مع المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اليونيسف العمل بنشاط لتنفيذ التوصيات السابقة للمجلس التنفيذي، بما في ذلك القرار 10/2023 الذي طلب إلى اليونيسف تحسين ممارسات التدقيق التي تتبعها والنظر في تجريب خطة الكشف عن سوء السلوك.

13 - وتقدَّم هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي تلبية لتلك الطلبات. وهي تتضمن ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز منذ الدورة السنوية لعام 2024 في تنفيذ استراتيجية اليونيسف لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛ وسياسة الحماية لعام 2024؛ ومؤشرات الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025؛ والمقاييس المرجعية المشتركة المتفق عليها بين الوكالات.

14 - ويكمِّل هذا التقرير تقريرَ اليونيسف عن الجهود المبذولة لتحسين الثقافة التنظيمية والتنوع (E/ICEF/2024/15).

ثالثا - مستجدات عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية اليونيسف لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها

15 - استراتيجيةُ اليونيسف لعام 2019 المتعلقة بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها تتناول بالوصف النهجَ الشامل الذي تتبعه المنظمة في هذا الصدد. وتتضمن الاستراتيجية خمسة عناصر، هي:

(أ) بث ثقافةٍ تنظيمية قوامها عدم التسامح إطلاقاً تُبنى من خلال المساءلة والوقاية والمساواة بين الجنسين؛

(ب) آليات إبلاغ مأمونة وموثوق بها؛

(ج) تحقيقات وجزاءات سريعة وذات مصداقية؛

(د) استجابة ذات نوعية جيدة محورها الناجيات؛

(هـ) إشراك الشركاء المنفذين في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

16 - وكما لوحظ في تقارير سابقة قُدّمت إلى المجلس التنفيذي، قامت اليونيسف بمواءمة مؤشرات خطتها الاستراتيجية مع هذه العناصر التي تقوم عليها استراتيجيتُها لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لهما.

17 - والنتائج التي تحققت في ضوء المؤشرات والمقاييس المرجعية المعروضة في هذا التقرير تعبر عن التقدم الكبير الذي أحرزته اليونيسف في عام 2024 نحو تعزيز أنظمتها المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويركّز هذا التقرير على حماية الأفراد غير التابعين لليونيسف من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهو لا يركّز على المسائل الداخلية الخاصة بمكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي والثقافة التنظيمية، فهي تعالَج على حدة في تقرير المستجدات المتعلق بالثقافة التنظيمية والتنوع (E/ICEF/2024/15). ومع ذلك واعترافاً (أ) بأهمية الثقافة التنظيمية الداخلية من حيث تأثيرها على عمل اليونيسف المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ودعمِها إياه؛ و (ب) أهمية منع التحرش الجنسي والتصدي له داخليا، يرد في هذا التقرير موجز للإجراءات ذات الصلة.

ألف – آليات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مأمونةٌ ويسهل الوصول إليها وتتمحور حول الناجيات

18 – ترد أدناه المقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر.

19 – توجد آلياتٌ مأمونة ومراعية للاعتبارات الجنسانية واحتياجاتِ الأطفال تتيح الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وهي آليات يسهل الوصول إليها وتتمحور حول الضحايا/الناجيات.

20 – يجري إشراك المجتمعات المحلية وتوعيتها بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك في كل مجتمع محلي يتلقى و/أو يتأثر بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

21 – تعمل اليونيسف حالياً على وضع نهج منسق ومراع للمخاطر لإدارة الشكاوى والملاحظات بهدف تعزيز المواءمة بين الآليات القائمة للشكاوى والملاحظات مع توفير التوجيه لأي مكاتب لا تزال في طور إنشاء آلية من هذا القبيل. ولا يزال من الأولويات إنشاء آليات مأمونة ويسهل الوصول إليها وفعالة لتقديم الشكاوى والملاحظات. ويجب أن تراعي هذه الآليات احتياجات وتفضيلات مختلف أصحاب المصلحة في البرنامج، لا سيما الفئات الضعيفة. وفي إطار هذا النهج الأوسع نطاقا إزاء الشكاوى والملاحظات، واصلت اليونيسف جهودها لضمان أن تكون آليات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مأمونة ويسهل الوصول إليها وتركز على الضحايا/الناجيات.

22 – وفي عام 2024، ارتفع عدد البلدان التي تنفذ فيها اليونيسف برامجها لتوسيع نطاق قنوات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى 125 بلداً من أصل 158 بلداً (79 في المائة)، مقارنة بـ 110 بلدان (70 في المائة) في عام 2022، و 8 بلدان فقط (5 في المائة) في عام 2017. وأبلغ 56 بلدا عن توسيع نطاق وصول المجتمعات المحلية إلى آليات الإبلاغ. وكان العامل وراء هذا التقدم هو توسيع قنوات الإبلاغ لتتجاوز حماية الأطفال وتشمل جميع قطاعات برامج اليونيسف، وبالتالي تعزيز إمكانية الوصول إليها من قبل النساء والفتيات في جميع مواقع البرامج. ونتيجةً لذلك، تمكّن ما يقدر بنحو 79,4 مليون شخص من الأطفال والبالغين من الوصول إلى قنوات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين المأمونة والتي يسهل الوصول إليها في عام 2024، بزيادة قدرها 61 في المائة عن 49,2 مليون شخص من الأطفال والبالغين في عام 2022 عندما استُحدث هذا المؤشر لأول مرة في إطار رصد نتائج الخطة الاستراتيجية. وتتطلب قنوات الإبلاغ المجتمعية الفعالة نظاماً داخلياً مزوداً بموظفين مدربين للتعامل مع الادعاءات، بالإضافة إلى معلومات واضحة عن إجراءات الإبلاغ والمساعدة المتاحة باللغات المحلية في جميع المواقع التي تدعمها اليونيسف. ففي عام 2024، أفاد 127 مكتباً من أصل 129 مكتباً قطرياً (98 في المائة) بأن لديها أنظمة للإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين على مستوى المكاتب، وتدريب الموظفين، وهياكل إدارية داخلية لتلقي الادعاءات والإبلاغ عنها، ونظام لجهات الاتصال.

23 – وبالإضافة إلى ذلك، قام 116 مكتباً قطرياً (90 في المائة) بتدريب جميع الشركاء المنفذين، بمن فيهم الشركاء الحكوميون، في حين عرض 57 مكتباً قطرياً (44 في المائة) رسائل رئيسية ومواد اتصال تراعي اعتبارات السن والجنس في جميع المواقع التي تدعمها اليونيسف. فتعزيز نظم الإبلاغ داخل المكاتب القطرية وبين الشركاء من خلال اعتماد نهج منسق ومراع للمخاطر لإدارة الشكاوى والملاحظات أمر ضروري لتوسيع نطاق قنوات الإبلاغ المأمونة والتي يسهل الوصول إليها في المجتمعات المحلية.

24 - وتعد مشاركة المجتمعات المحلية أمرا بالغ الأهمية لبناء الثقة في أنظمة الإبلاغ. ففي عام 2024، أجرت اليونيسف دراسة في جنوب السودان وبوركينا فاسو لفهم أفضليات المجتمعات المحلية، ولا سيما أفضليات النساء والفتيات، فيما يتعلق بقنوات الإبلاغ المأمونة. وباستخدام هذه الأدلة، شاركت اليونيسف والشركاء المنفذون في تصميم نموذج إبلاغ مجتمعي يعزز إمكانية الوصول، بما في ذلك من خلال وسطاء مجتمعيين يحظون بالثقة، وعاملين مدربين في مجالي التغذية والعنف الجنساني، ومنظمات محلية تقودها النساء. وكان هذا التعاون بالغ الأهمية لبناء الثقة حتى تتمكن الناجيات من التقدم للإبلاغ بأمان عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

25 - وفي السودان، أدت اليونيسف دورا رئيسيا في تعزيز وتوسيع نطاق آليات وقنوات الإبلاغ، حيث وصلت إلى أكثر من مليوني شخص - بزيادة قدرها 33 ضعفا عن عام 2023. وفي لبنان، استخدم المكتب القطري منصة U-Report التابعة لليونيسف لإحالة مستخدميها إلى خدمات سرية وجديرة بالثقة ومجانية من خلال توجيه رسائل مأمونة ومصممة حسب الحالات لتكون ميسَّرة لجميع المستخدمين. وأدت هذه الجهود إلى زيادة مضاعفة في الإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ففي فنزويلا، استحدثت اليونيسف قنوات شاملة لإبداء الملاحظات خاصة بالأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة بالشراكة مع منظمة محلية يقودها أشخاص من ذوي الإعاقة. وعملت اليونيسف بشكل استباقي لزيادة الوعي المجتمعي في العديد من البلدان، مثل كولومبيا والسودان ولبنان، باستخدام وسائل شتى لضمان تكييفها مع احتياجات المجتمعات المحلية. ومن الأمثلة على ذلك استخدام الدراما والسينما المتنقلة والبرامج الحوارية الإذاعية والبرامج التلفزيونية، وإشراك الحكومة المحلية لتوسيع نطاق التوعية، واستخدام أساليب توعية ملائمة للأطفال، وتوزيع المنشورات في المواد غير الغذائية وفي الملاجئ أثناء حالات الطوارئ، والتعاون من خلال شبكات المتطوعات في مجال التوعية.

باء - التحقيقات تتمحور حول الناجيات وتتم دون تأخير وتؤدي إلى اتخاذ تدابير مناسبة للمساءلة

26 - ترد أدناه المقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) التحقيقات تتمحور حول الضحايا/الناجيات، بما في ذلك عن طريق إعلام الضحايا/الناجيات بالمستجدات أولا بأول وتقديم الدعم بصورة متواصلة؛

(ب) التحقيقات تتم دون تأخير وتؤدي إلى اتخاذ تدابير مناسبة للمساءلة.

27 - تقوم اليونيسف على الفور بإحالة وإدارة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها موظفوها وشركاؤها المنفذون. ففي عام 2024، تلقى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 861 حالة جديدة وسجَّلها، منها 329 حالة تتعلق بسوء سلوك يُزعم أن موظفين من اليونيسف ارتكبوه. ومن بين الحالات الجديدة، كانت حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ثاني أكبر فئة (19 في المائة) بعد حالات الغش التي تنطوي على قيام أطراف ثالثة بإساءة استعمال التمويل المرصود للبرامج. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب يتلقى أحياناً بلاغات تتعلق بأشخاص أو جناة إما لا يمكن التعرف عليهم أو لا صلة لهم إطلاقاً باليونيسف. ولا تضاف هذه الحالات إلى نظام البيانات المعمَّم على نطاق الأمم المتحدة لتتبع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكنها تُسجَّل في نظام اليونيسف الداخلي لإدارة الحالات.

28 - في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، أبلغت اليونيسف عن 111 ادعاءً بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، شملت 131 من الضحايا/الناجيات و 117 من الجناة - 18 من الحالات تورط فيها موظفون من اليونيسف و 93 تورط فيها موظفون تابعون للشركاء المنفذين، مقارنة بـ 5 ادعاءات تورط فيها موظفو اليونيسف و 48 تورط فيها شركاء منفذون في عام 2023.

29 - ومن بين الحالات الـ 93 التي تورط فيها شركاء منفذون، أُغلقت 45 حالة. وفي 16 حالة، ثبت أن الجناة المزعومين ارتكبوا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتم نتيجة لذلك فصلهم من الكيان الشريك في التنفيذ. وفي حالتين اثنتين، صبت أن الجناة المزعومين ارتكبوا الاستغلال والانتهاك الجنسيين ولكن لم يُفصلوا من الجهة التي يعملون لديها، بناءً على ظروف خاصة بكل حالة. وفي أربع حالات، انفصل الجاني المزعوم عن الجهة التي توظفه قبل أن يثبت الادعاء بالأدلة، وفي حالة واحدة، أعيد تصنيف الادعاء وتقرر أنه لا يندرج ضمن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي تسع حالات، لم تثبت الادعاءات بالأدلة. وفي حالتين، استقال الشخص المعني أو انفصل عن العمل بينما كان التحقيق أو العملية التأديبية لا تزال لم تنته. وفي أربع حالات، امتنعت الضحية/الناجية أو المشتكي عن التعاون أو تقديم ما يثبت الادعاءات. وفي أربع حالات، ثبت عدم الاختصاص في النظر في الادعاء، وفي ثلاث حالات تبين عدم كفاية المعلومات لتقييم الادعاء.

30 - ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الادعاءات التي أُبلغت بها اليونيسف منذ عام 2017 في الموقع الإلكتروني لمنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

31 - ومن بين 17 ادعاء بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين من جانب موظفين تابعين لليونيسف أُبلغ عنها علناً في نظام iReport لتتبُع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2024، كانت 14 حالة قد أُغلقت عندما شُرع في كتابة هذا التقرير. ومن بين هذه الحالات الـ 14، أُغلقت 8 حالات بعد تقييم الادعاءات، في حين جرى التحقيق في 6 حالات. وأُغلقت ثلاثة من التحقيقات الستة باعتبارها غير مدعومة بأدلة أو لأن اليونيسف لم يكن لديها الاختصاص في حالة الجاني المزعوم. وفي تحقيقين اثنين، قُدم تقريران إلى المكتب المسؤول عن العملية التأديبية وهما حاليا في انتظار البت فيهما. وفي التحقيق المتبقي، لم تثبت بالأدلة ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ولكن ثبتت ادعاءات أخرى، وقُدمت المسألة إلى المكتب المسؤول عن العملية التأديبية وهي حاليا تنتظر البت فيها.

32 - وفي إطار مؤشرات الأداء الرئيسية التي بدأ العمل بها في عام 2023، من المقرر أن يبت مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في غضون 90 يوماً فيما نسبته 65 في المائة من الحالات المعروضة عليه للتقييم وأن يبت في غضون تسعة أشهر فيما نسبته 65 في المائة من الحالات الجاري التحقيق فيها. وفي عام 2024، أغلق المكتبُ في غضون 90 يوماً ما نسبته 32 في المائة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الجاري تقييمها (بما في ذلك تقييمات لتحقيقات يجريها شركاء منفذون)، وأغلق 40 في المائة من التحقيقات في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في غضون تسعة أشهر. وتولَى لجميع حالات سوء السلوك الجنسي، بما فيها الاستغلال والانتهاك الجنسيان، أقصى درجات الأولوية. وقد تطول أحياناً المدة الزمنية التي يستغرقها البت في هذه الحالات إذ كثيراً ما تكون ذات طبيعة معقّدة وصعبة، بما يشمل ضرورة أن يُكفل تلقي الضحايا/الناجيات المحتملين الدعمَ الملائم والحصول على موافقتهم المستنيرة قبل الشروع في أي عملية تحقيقية، إلى جانب الصعوبات التي تكتنف في بعض الحالات إمكانية تحديد هوية الضحايا/الناجين المحتملين والأشخاص الذين يخضعون للتحقيق.

33 - وقد ارتفع عدد المكاتب القطرية التي استوفى فيها جميع الشركاء من منظمات المجتمع المدني معايير القدرة الكاملة من 13 مكتباً في عام 2023 إلى 44 مكتباً في عام 2024. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في القدرات، لا سيما في تقديم المساعدة والتحقيقات. ومن أجل تفعيل نهج يركز على الضحايا/الناجيات في التحقيقات ومعالجة الثغرات في قدرات التحقيق لدى الشركاء المنفذين، شُرع في مبادرات متعددة في السنوات السابقة واحتُفظ بها طوال عام 2024. ومن الأمثلة على هذه المبادرات تدريب أكثر من 200 من موظفي الشركاء المنفذين في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على ممارسات التحقيق التي تراعي الطفل وتركز على الضحايا/الناجيات. ففي بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ولبنان، دعمت اليونيسف شبكات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري لتدريب الشركاء المنفذين وإنشاء مجموعات من المحققين المؤهلين لضمان استدامة القدرات. ومن المبادرات الأخرى التي قامت بها بعض المنظمات تسجيل موظفيها في الدورة التدريبية حول التحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يقدمها تحالف المعايير الإنسانية الأساسية، بالإضافة إلى حصر قوائم محامين يقدمون الدعم في التحقيق في الحالات. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدم خبراء في حماية الطفل مدربون الدعم في التحقيقات من أجل حماية سلامة الأطفال الناجين ورفاههم. ومن الممارسات الجيدة تهيئة بيئات مراعية للأطفال تستخدم مواد اللعب وتحافظ على تواصل واضح مع الناجين وأولياء أمورهم طوال عملية التحقيق.

34 - وفي عام 2024، قدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أربعة عروض عن الاستجابة لبلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بمشاركة شركاء منفذين في أربع مناطق: غرب ووسط أفريقيا، وأوروبا ووسط أفريقيا؛ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وحضر هذه العروضَ جهاتُ التنسيق المعنية التابعة لليونيسف، وكان الهدف منها تعزيز الاستجابة لادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يكون الشركاء المنفذون ضالعين فيها.

جيم - ثمة ضمانات كافية وإجراءات مناسبة تكفل التعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بصورة فعالة عند العمل مع الشركاء المنفِّذين

35 - يرد أدناه المقياس المرجعي المحدّد لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) الشركاء المنفذون يعتمدون ضماناتٍ كافية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والإجراءات اللازمة تُتخَذ فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

36 - تماشيا مع سياسة الحماية لعام 2024، بدأت اليونيسف توسّع نطاق نهجها لتعزيز قدرات الشركاء المنفذين بما يتجاوز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليشمل أنواعاً أخرى من الأذى المتعلق بالحماية، بما في ذلك تطوير مواد وموارد لتعزيز القدرات والتدريب. وستُعطى الأولوية لهذا العمل الذي سيستمر في عام 2025.

37 - ويبقى التواصل مع الشركاء المنفذين بشأن قدرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمرا بالغ الأهمية حتى يكون لهؤلاء الشركاء الأنظمة المناسبة لمنع وإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وصُنف في عام 2024 ما عدده 376 2 منظمة (84 في المائة) من أصل 810 2 من منظمات المجتمع المدني العاملة التي تجمعها شراكة مع اليونيسف باعتبارها تتمتع بقدرة "كاملة" (تفي بجميع معايير التقييم الثمانية الأساسية)، وصُنف ما نسبته 10,35 في المائة، أو 292 منظمة، باعتبارها ذات قدرة "متوسطة"

(تفي بستة أو سبعة من معايير التقييم الأساسية)، بينما صُنف 2,9 في المائة فقط (81 منظمة) باعتبار قدرتها "منخفضة" (تفي بخمسة أو أقل من معايير التقييم الأساسية) مع وجود ثغرات في القدرات يُتوقع معالجتها في غضون ستة أشهر من تقييم القدرة المنخفضة. وفي إطار المؤشر 3-5 من الخطة الاستراتيجية ("النسبة المئوية للمكاتب القُطرية التي لديها نظام لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما")، تقيس اليونيسف نسبة الشركاء المنفذين العاملين مع المكاتب القطرية الذين لديهم القدرة المناسبة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن مكاتب اليونيسف التي لديها شركاء من المجتمع المدني، وعددها 123 مكتبا قُطريا، استوفى ما مجموعه 116 مكتبا المقياس المرجعي الذي يرمي إلى أن يكون لدى ما لا يقل عن 80 في المائة من الشركاء قدرة كاملة أو متوسطة. وصُنف جميع الشركاء المنفذين (100 في المائة) في 42 مكتباً قطرياً باعتبارهم يتمتعون بالقدرة الكاملة، مقارنة بـ 13 مكتباً قطرياً فقط في عام 2023. وأكملت اليونيسف في عام 2024 الانتقال من أداة التقييم الخاصة بها حتى تتواءم بصورة تامة مع أداة التنفيذ المنسقة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن القدرة على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. والتقييمات المحدثة لجميع الشركاء المنفذين العاملين من المجتمع المدني متاحة في الوحدة المخصصة لذلك من بوابة شركاء الأمم المتحدة، حيث يسهل في منصة رقمية واحدة اعتماد نهج منسق للأمم المتحدة بشأن العمل مع الشركاء المنفذين في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومنذ إطلاق الوحدة المخصصة في بوابة شركاء الأمم المتحدة في أيار/مايو 2023، واليونيسف تعمل، بصفتها إحدى الوكالات الرائدة في الفريق العامل المعني بتنفيذ بروتوكول الشركاء المنفذين، لجمع الدروس المستفادة على الصعيد الميداني بانتظام لجعل الوحدة أكثر سهولة في الاستخدام.

38 - وظلت الجهود الرامية إلى دعم الشركاء المنفذين من أجل تعزيز سياساتهم وممارساتهم في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من الأولويات الرئيسية لدى اليونيسف، حيث انتهى العمل في إنشاء مكتبة للموارد على بوابة شركاء الأمم المتحدة، وصدرت النسخة المستكملة من الدليل العملي ومجموعة الأدوات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتُستخدَم مجموعة الأدوات، وهي متاحة باللغات الإسبانية والبرتغالية والإنكليزية والبولندية والعربية والفرنسية، باعتبارها دليلا أساسيا يساعد المنظمات على تطوير وتعزيز إجراءاتها وآلياتها للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا يزال تقديم الدعم الكافي لتعزيز قدرات الشركاء المنفذين في المجالات التي لا تزال فيها ثغرات، ولا سيما قدرات الإبلاغ والمساعدة والتحقيق، من الأولويات الرئيسية لليونيسف.

39 - بالإضافة إلى ذلك، عملت اليونيسف لتجاوز الحد الأدنى من متطلبات بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2018 المتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تمس شركاء منفذين من خلال الدفع قُدما بإدراج إدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع مراحل الشراكات ودورات البرمجة. فثمة أنشطة ومؤشرات محددة تُدمج في وثائق اتفاقات التعاون والشراكة وعملياتها من أجل الرصد واستعراض البرامج، مما يساعد على جعل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين جزءا من المحادثات العادية والمتابعة المنتظمة مع الشركاء المنفذين.

40 - وواصلت اليونيسف أيضا العمل لتعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بالحماية مع البائعين الذين يتولون أنشطة عالية المخاطر، مثل البائعين الذين يحتاجون إلى الاتصال المباشر مع المجتمعات المحلية، وذلك من خلال إعداد رزمة معلومات بشأن الحماية في عمليات التوريد، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ليستخدمها موردو اليونيسف. والهدف هو أن تكون هذه المعلومات دليلا عمليا لدمج

تدابير التخفيف من المخاطر المتعلقة بالحماية في جميع مراحل العلاقة التعاقدية. وتشمل رزمة المعلومات ما يلي: (أ) تعريف واضح لعوامل المخاطر المتعلقة بالحماية، يُستعان به في عمليات تقييم المخاطر، بالإضافة إلى ما يوصى به من تدابير للتخفيف من المخاطر؛ (ب) معايير الحماية المتوقع مراعاتها في عمليات تقديم العطاءات؛ (ج) مواد لتوعية الموردين بمسألة الحماية. وسوف تتضمن رزمة المعلومات أيضا مجموعة من الأحكام الخاصة بالحماية في حالة العقود العالية المخاطر. والعمل جارٍ حاليا لصياغة هذه الأحكام وستكون مكملة للشروط والأحكام العامة الحالية ولمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة. وهذه الرزمة التي يُتوقع أن يبدأ العمل بها في عام 2025 ستعزز القدرات الداخلية والخارجية في إدارة المخاطر المتعلقة بالحماية في مجال التوريد. وتشارك اليونيسف أيضاً في الفريق العامل للشركاء التجاريين المشترك بين الوكالات المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي يعمل لإعداد توصية بشأن المعايير الدنيا للحماية، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، للبائعين وغيرهم من الشركاء التجاريين العاملين مع الأمم المتحدة.

دال - الجهود الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على نطاق اليونيسف يجري توطيدها باستمرار، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات والنهُج القائمة على الأدلة والوعي بالمخاطر

41 - ترد أدناه المقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) التقييمات المنتظمة لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين يُسترشَد بها في استراتيجيات الوقاية منها والتصدي لها؛

(ب) تُعيَّن في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري جهاتُ تنسيق معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين/التحرش الجنسي و/أو أخصائيون متفرغون معنيون بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ج) جميع الموظفين والأفراد المنتسبين يتلقون تدريباً إلزامياً و/أو إحاطةً بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(د) يجري في إطار عملية الاستقدام وبشكل منهجي التحقّق من الجهات المرجعية المزكية للمرشحين وفحص سجلاتهم لتبيُّن أي حالات سابقة من سوء السلوك.

42 - ولدعم عملية صنع القرار المستندة إلى الأدلة وتحديد السياقات العالية المخاطر، قامت اليونيسف، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمراجعة المؤشر العالمي للاستعراض العام لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وأشرفت على مواءمة المؤشر. وهذ المؤشر أداة رائدة مصممة لتحليل مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تُستعمل لتصنيف البلدان التي تجري فيها عمليات للاستجابة الإنسانية حسب مستويات المخاطر فيها، بحيث يتيح هذا التصنيف إجراء مقارنات بين البلدان من حيث المخاطر، وتساعد هذه الأداة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والجهات المانحة ودوائر العمل الإنساني في اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن استخدام الموارد الإنسانية المحدودة في البلدان التي تواجه أعلى مستوى من المخاطر وأكثر المشاكل إلحاحا. وقد ساعدت هذه الأداة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إعطاء الأولوية لنشر المنسقين المهرة المشتركين بين الوكالات للحماية من الاستغلال

والانتهاك الجنسيين في البلدان المعرضة لمستوى عال من المخاطر وأخذت اليونيسف بزمام المبادرة أيضا، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في عملية مواءمة منهجية المؤشر العالمي مع المستوى دون الوطني لإجراء تحليل أكثر تفصيلاً للمخاطر باستخدام البيانات المحلية، حيث نُفذ مشروعان تجريبيان في كولومبيا وأفغانستان في عام 2024. وأفاد ذلك في إعداد مذكرة منهجية لتوجيه ما يكون في المستقبل من عمليات للتكيف مع المستوى دون الوطني في بلدان أخرى.

43 - واحتفظت اليونيسف في عام 2024 بما لديها من أخصائيين في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعددهم 34 أخصائيا، في جميع البلدان المرتفعة المخاطر وفي جميع المكاتب الإقليمية. ويؤدي هؤلاء الأخصائيون دورا رئيسيا في ضمان إعطاء الأولوية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين منذ بدء عمليات الاستجابة الإنسانية. وكان لهذه الوظائف المخصصة إسهام كبير في تسريع نشر أنظمة قوية ومرنة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وفي تجاوُز هدف مؤشر الخطة الاستراتيجية لعام 2024 بشأن "النسبة المئوية للمكاتب القُطرية التي لديها نظام معمول به لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما". وقامت معظم المكاتب القطرية التابعة لليونيسف بإنشاء وتدريب مراكز تنسيق على الصعيد القُطري وفي المكاتب الفرعية.

44 - ولدى اليونيسف دورة تدريبية إلزامية عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين متاحة على الإنترنت للموظفين والأفراد المنتسبين. ففي عام 2024، أكمل 96 في المائة من الموظفين و 86 في المائة من جميع الأفراد (بما في ذلك غير الموظفين) التدريب على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

45 - وواصلت "شبكة الممارسين" العالمية التابعة لليونيسف، المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إعداد البرامج، التي أنشئت في آذار/مارس 2022، عقد اجتماعات شهرية وتيسير عقد حلقات دراسية شبكية حول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك الوقاية من المخاطر والتخفيف منها. وتضم شبكة الممارسين أكثر من 500 موظف من جميع المناطق والمكاتب القطرية والمجالات البرنامجية والوحدات والأقسام، وتيسر تبادل الممارسات الجيدة والتعاون في حل المشاكل، وتعالج التحديات في جميع مجالات البرامج المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

46 - أجرى مكتب التقييم، بالشراكة مع شعبة الأفراد والثقافة (شعبة الموارد البشرية سابقاً) وشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، تقييماً أساسياً لممارسات الحماية التي تعمل بها اليونيسف في مجال الموارد البشرية خلال عام 2024، ومن المقرر الانتهاء منه في الربع الأول من عام 2025. وقد حددت النتائج الأولية للتقييم نقاط القوة والثغرات والتحديات والفرص القائمة لتضمين الحماية في مجال الموارد البشرية، عبر مختلف السياقات التشغيلية والمستويات التنظيمية، بما في ذلك التحقق من الجهات المرجعية وفحص السجلات. ويختلف عمق التحقق من الجهات المرجعية باختلاف المكاتب، حيث يقوم البعض بإجراء فحوصات أكثر شمولاً من البعض الآخر. ويمكن أن تؤثر قيود الموارد والظرفية على درجة تطبيق جهود الحماية في عمليات التحري عن السوابق، ويمكن أن تعيق ضغوط الوقت إجراء تحريات شاملة عن السوابق، خاصة أثناء حالات الطوارئ حيث تكون الأولوية لسرعة الاستقدام. وتستخدم اليونيسف أداة التحقق Clear Check، وهي أداة يُعمل بها على مستوى المنظومة لتجنب توظيف وإعادة توظيف أفراد تكون قد انتهت علاقة عملهم مع مؤسسة من مؤسسات المنظومة بسبب ثبوت ارتكابهم التحرش الجنسي أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتسمح الأداة أيضا بإدراج الأفراد الذين توجد بحقهم ادعاءات لم يُبت فيها

بعد والذين غادروا المنظمة قبل الانتهاء من التحقيق و/أو العملية التأديبية. وكانت أداة Clear Check قبل 1 آذار/مارس 2025 تقتصر على تسجيل الحالات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ولم يكن تشمل سوء السلوك في نطاقه الأوسع؛ واعتبارا من 1 آذار/مارس 2025، شرعت الأمانة العامة للأمم المتحدة، الجهة المالكة للنظام، في تعميم العمل بنسخة موسعة من الأداة تشمل عمليات الفصل من الخدمة بسبب جميع أشكال سوء السلوك. وتركز التوصيات الأولية للتقرير على المجالات التالية: (أ) تعزيز الإطار التنظيمي للحماية والموارد البشرية والأدوات ذات الصلة لتعميم ممارسات الحماية في مجال الموارد البشرية؛ (ب) تعزيز الحماية باعتبارها أولوية تنظيمية عن طريق إجراءات من بينها إعادة النظر في إطار المساءلة ومواصلة تعزيز الحماية في دورة التوريد، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم أساسي مخصص؛ (ج) الاستثمار في موظفي الحماية وجهات التنسيق وتنمية قدرات الموظفين، بما يتماشى مع الهياكل القائمة، مثل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (د) إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة الناشئة التي يجري تنفيذها بالفعل في مجال الموارد البشرية وضمان تطبيقها بشكل متسق في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ (هـ) تعزيز إجراءات الحماية في سياقات الطوارئ. ويشمل التقييم الأساسي لممارسات الحماية في مجال الموارد البشرية إجراء مقارنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لمعرفة مدى استخدام خطة الكشف عن سوء السلوك باعتبارها قناة إضافية للتحري عن السوابق. واستناداً إلى النتائج، تقوم اليونيسف بتقييم جدوى تنفيذ خطة الكشف عن سوء السلوك، بما في ذلك التكاليف التي ستترتب على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجري باستمرار إطلاع اليونيسف، عن طريق فريق الأمم المتحدة التنفيذي لمنع التحرش الجنسي والتصدي له، على الممارسات الجيدة المتعلقة بآليات التحري عن سوء السلوك الجنسي، بما في ذلك خطة الكشف عن سوء السلوك.

47 - والأفكار المستخلصة من التقييم الأساسي تفيد في تحديد الإجراءات ذات الأولوية، بما في ذلك ما يصاحب الشروع في تنفيذ سياسة الحماية من تغييرات في العمليات، والتوجيهات، والأدوات، والدعم.

هاء - تفعيل دعم جيد النوعية يتمحور حول الضحايا/الناجيات

48 - ترد أدناه المقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) تقدَّم المساعدة إلى الضحايا/الناجيات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وفقا للبروتوكولات والمعايير المعمول بها [بما في ذلك بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين (بروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا)، والنهج المتمحور حول الضحايا/الناجين، ومسارات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنساني وحماية الطفل]؛

(ب) تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الضحايا يجري تعزيزه على الصعيد القطري.

49 - واصلت اليونيسف تولي زمام المبادرة في عملية تعميم العمل ببروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى الضحايا، حيث حرصت على التطبيق المتسق لمعايير البروتوكول في جميع الكيانات المنضوية تحت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ففي عام 2024، قامت اليونيسف بتدريب أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني والشبكات القطرية المشتركة بين الوكالات على البروتوكول في أوكرانيا وباكستان وتشاد وسوريا والكاميرون، ليصل العدد الإجمالي للبلدان التي تم تزويدها بالتدريب والدعم التقني المخصصين إلى 20 بلداً. وتلقى حتى الآن أكثر من 000 2 من المهنيين على مستوى العالم

تدريباً أو توجيهاً حول البروتوكول من اليونيسف. ولتعزيز نهج موحد على نطاق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتسريع تنفيذ البروتوكول، تقوم اليونيسف بتحديث المذكرة التقنية المتعلقة بتقديم المساعدة للضحايا، بما يضمن أن يكون لدى المنظمات غير الحكومية نهج منسق لتقديم مساعدة جيدة تركز على الضحايا/الناجيات وأن تُطبق معايير البروتوكول عالمياً.

50 - وقادت اليونيسف أو دعمت إعداد و/أو تنقيح الإجراءات المشتركة بين الوكالات لمساعدة الضحايا/الناجيات في 16 بلداً (أفغانستان، إيران، بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دولة فلسطين، سوريا، الصين، طاجيكستان، العراق، غانا، ليبريا، مالي، نيجيريا) بما يضمن أن تكون المساعدة والدعم أكثر تنسيقا وتركيزا على الناجين. وفي نهاية عام 2024، كان لدى 83 بلدا من أصل 129 بلدا (64 في المائة) إجراءات مشتركة بين الوكالات تفي بمعايير البروتوكول، مقارنة بـ 64 بلدا (50 في المائة) في عام 2023، وهذه أعلى نسبة منذ عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، قام 26 بلدا (20 في المائة) بتنفيذ هذه الإجراءات بالكامل، مقارنة بـ 18 بلدا (14 في المائة) في عام 2023، لضمان حصول الناجيات على الدعم في الوقت المناسب. وعلى الرغم من هذا التقدم، تدرك اليونيسف الحاجة إلى زيادة الاستثمار في مساعدة الضحايا/الناجيات والخدمات المتعلقة بحالات العنف الجنساني، حيث يوجد نقص في التمويل، من أجل ضمان حصول جميع الناجين على المساعدة والخدمات الجيدة التي يحق لهم الحصول عليها.

51 - ووفقا لبروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا، تشمل الخدمات المقدمة للناجيات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين توفير السلامة والأمن، بما في ذلك الحماية من الانتقام؛ والإحالات الطبية الفورية والرعاية الطبية المستمرة، حسب الحاجة؛ والصحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعي؛ والمعونة القضائية والخدمات القانونية؛ والمساعدة المادية الأساسية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الدعم بسبل العيش وتوليد الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين الحصول على نفس الخدمات التي تحصل عليها أي ضحية أخرى، بالإضافة إلى الخدمات التي تتطلبها الاحتياجات الإضافية المحتملة المتعلقة بدعاوى إثبات الأبوة ونفقة الأطفال.

52 - ومع ذلك، لا تزال ثمة ثغرات في سياقات مختلفة. فالخدمات ليست متوفرة كلها بشكل متسق من خلال مسارات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنساني، وقد تكون الخدمات المتخصصة غير ملائمة أو غير كافية. وهناك ثغرات كبيرة في المساعدة القانونية، لا سيما بالنسبة للناجيات اللواتي يلتمسن العدالة أو نفقة الأطفال أو إثبات الأبوة. والتمكين الاجتماعي والاقتصادي (مثل الأنشطة المدرة للدخل، وتنمية المهارات، والدعم التعليمي للأطفال) والمساعدة بأسباب المعيشة غير متوفرين إلى حد بعيد أو ليسا كافيين في معظم السياقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرعاية الطبية المتخصصة، بما في ذلك التدبير العلاجي السريري لحالات الاغتصاب، ليست متاحة بسهولة للناجيات في جميع السياقات. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الجهود والتمويل لتوسيع نطاق الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني لضمان توفير خدمات شاملة باستمرار لجميع الناجيات، بما يتماشى مع بروتوكول تقديم المساعدة للضحايا.

53 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في العديد من البلدان، لا تزال المساعدات غير متسقة ومتقلبة، وغالباً ما تكون أقل من معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تركز على الناجيات. ففي عام 2024، لم يلبَّ سوى 26 في المائة من احتياجات التمويل في مجال العنف الجنساني لتلبية احتياجات

الناجيات، وهو ما خلف ثغرات خطيرة في الخدمات تقوض المساءلة وثقة الناجيات. وتواجه الناجيات أيضًا عوائق دون العدالة، بما في ذلك التأخير في اختبارات إثبات الأبوة ومحدودية سبل الانتصاف القانونية.

54 - ولمعالجة هذه التحديات، تواصل اليونيسف تقديم الدعم التقني وبناء القدرات، وبالتالي تعزيز نظم مساعدة الضحايا/الناجيات المنسقة على نطاق المنظومة. وتقود اليونيسف تنفيذ آليات إحالة مبسطة لربط الناجيات بالخدمات المناسبة. وتدعو اليونيسف أيضاً إلى وضع آليات تمويل متسقة وكافية لدعم المساعدة التي تركز على الناجيات، مع التأكيد على الحاجة إلى نماذج تمويل منسقة لتجنب الثغرات والتجزئة في كيفية توفير الموارد اللازمة للمساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسف على تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية لدعم أنظمة مساعدة أكثر استدامة وشمولية تستعيد ثقة الضحايا/الناجين وتدعم المساءلة.

واو - تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

55 - ترد أدناه المقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) الكيان يسهم بنشاط في تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تهدف إلى توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين واشتراك جهات التنسيق المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الهياكل المشتركة بين الوكالات لتنسيق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ب) الكيان يشارك ويساهم بنشاط في هياكل تنسيق أعمال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش الجنسي على المستوى العالمي (بما في ذلك الفريق العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والفريق الاستشاري التقني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والفريق التنفيذي المعني بمنع التحرش الجنسي والتصدي له).

56 - اليونيسف هي إحدى الوكالات الرائدة في الفريق العامل المعني ببروتوكول الشركاء المنفذين، وهو المنصة العالمية الرئيسية لتعزيز نهج منسق ومتناسق لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين عند العمل مع الشركاء المنفذين. وقد دعم الفريق العامل عدة شبكات قطرية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين طوال عام 2024 لتعزيز التنسيق بين الوكالات، بما في ذلك في إندونيسيا وأوغندا وباكستان وبوركينا فاسو وتركيا وكولومبيا. ولا يزال التحدي المستمر الذي يواجه التنسيق بين الوكالات، على جميع المستويات، يتمثل في المراحل المختلفة لتفعيل بروتوكول عام 2018، حيث تختلف معدلات تقييمات الشركاء بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم اليونيسف بنشاط في وضع نهج منسق فيما يتعلق بالحد الأدنى من معايير الحماية للبائعين وغيرهم من الشركاء التجاريين العاملين مع الأمم المتحدة، وذلك من خلال تعاونها مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشركاء التجاريين ودعمها له.

57 - وتقوم اليونيسف بتعهُّد وإدارة الموقع الشبكي للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ولوحة المتابعة العالمية التابعين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتتولى تحديثهما بانتظام. وتمكّن هاتان المنصتان من تتبع التقدم المحرز وإتاحة المعلومات والموارد الهامة على نطاق واسع للممارسين والجهات المانحة والشركاء المنفذين. ففي عام 2024، تم تحديث لوحة المتابعة لتعكس التقدم المحرز في ضوء

المؤشرات والالتزامات الأساسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على النحو المبين في خطة التعجيل. وقد أصبحت هذه المنصات والأدوات موارد لا تُقدر بثمن لتبادل المعارف، حيث تدعم أكثر من 000 458 من الممارسين على مستوى العالم بأحدث المعلومات حول النهج وأفضل الممارسات. وهذه المنصات مهمة لتحقيق المساءلة والفعالية.

58 - تقوم اليونيسف على أساس سنوي، وبالنيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بتتبع خطط العمل على المستوى القطري من خلال لوحة المتابعة العالمية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويتيح ذلك للنظام تتبع التقدم الجماعي المحرز في تسريع الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع البلدان التي لديها خطة للاستجابة الإنسانية أو ما يعادلها. وبالنسبة لفترة جمع البيانات لعام 2023 (سيتم جمع البيانات عن عام 2024 في الربع الأول من عام 2025)، أبلغت جميع البلدان الـ 32 التي تنفذ فيها خطة للاستجابة الإنسانية (100 في المائة) عن المؤشرات الأساسية الـ 18؛ وهذا تحسن بالمقارنة مع نسبة 82 في المائة المسجلة عام 2022. ويُستفاد من ذلك في عملية صنع القرار من قبل منسقي الشؤون الإنسانية، ويساعد في تعزيز تنفيذ مبادرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

59 - وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليونيسف في عام 2024 بتمويل وظائف منسقين مخصصين مشتركين بين الوكالات في خمسة بلدان تنفذ فيها عمليات للاستجابة الإنسانية (باكستان ودولة فلسطين وسورية وكينيا واليمن)، وقدمت الدعم التقني لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني من أجل تعزيز المساءلة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي سوريا، أدى الدعم الطويل الأجل الذي تقدمه اليونيسف بصفتها مشاركة في رئاسة الشبكة المشتركة بين الوكالات إلى تحسين التنسيق بين الوكالات بشكل كبير، ووضع إجراءات تشغيل موحدة على مستوى المنظومة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتعزيز الوقاية والتخفيف من حدة المخاطر والاستجابة على المستويين الوطني ودون الوطني.

60 - ولا تزال اليونيسف تترأس الفريق التنفيذي المعني بمنع التحرش الجنسي والتصدي له، وتقود مسار عمل الفريق بشأن "تحسين السياسات وتعزيز النظم"، والذي وُضعت له خطة عمل إلى جانب مسارات العمل الأخرى.

زاي - يروّج لتغير في الثقافة يعالج الأسباب الجذرية للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

61 - ترد أدناه المقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) التغير في الثقافة والسلوك التنظيميين من أجل القضاء على سوء السلوك الجنسي يُشجع بصورة نشطة ويشكّل أولوية على مستوى المنظمة؛

(ب) الاستقصاءات المتعلقة بتصورات الموظفين ومدى تحمُسهم لعمل المنظمة وأهدافها يُسترشد بها في تقرير الإجراءات الرامية إلى تحسين الثقافة التنظيمية.

62 - استقصاءات اليونيسف لاستطلاع درجة تحمس الموظفين، مثل الاستقصاء العالمي للموظفين واستقصاء جس النبض فيما يتعلق بثقافة مكان العمل، تُصنف نتائجها من الأساس حسب نوع الجنس. وهي توفر البيانات للمكاتب لتصميم مبادرات للقضاء على الثقافة المتساهلة مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

63 - وفقاً للاستقصاء العالمي للموظفين الذي أُجري عام 2024، فإن 92 في المائة من المجيبين يدركون ما الذي يشكل سوء سلوك (بانخفاض عن نسبة 96 في المائة في عام 2022). وإضافة إلى ذلك،

يعتقد 63 في المائة من الموظفين أن رؤساء المكاتب يتخذون التدابير المناسبة لمنع سوء السلوك (وهو انخفاض من نسبة 68 في المائة المسجلة في عام 2022)، وأن 84 في المائة من الموظفين على علم بكيفية الإبلاغ عن سوء السلوك في اليونيسف ولمن يمكنهم الإبلاغ عنه (وهو انخفاض من نسبة 90 في المائة المسجلة في عام 2022). وبالنسبة للتحرش الجنسي، لم يتعرض 84 في المائة من المجيبين للتحرش الجنسي أو يشهدوا سلوكيات قد تشكل تحرشًا جنسيًا؛ و 73 في المائة يعتقدون أن تدابير منع التحرش الجنسي والتصدي له في اليونيسف فعالة؛ و 74 في المائة يشعرون بأنهم يمكن أن يبلغوا عن التحرش الجنسي في أمان. وكان رد فعل حوالي 66 في المائة من المشاركين إيجابياً على عبارة الشعور بالأمان لإثارة المخاوف والأسئلة والمشاكل مع المدراء، وهو تحسن طفيف مقارنة بنسبة 60 في المائة في جس النبض الذي أُجري في عام 2023.

64 - وأطلقت اليونيسف في عام 2024 برنامج الإدارة الهادفة لشؤون الأشخاص، وهي حزمة تهدف إلى تعزيز مهارات إدارة الأفراد لدى أكثر من 500 6 من المشرفين في المنظمة على مستوى العالم. وفي إطار الجزء التعليمي من البرنامج، أُدرجت مواضيع الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال وحدات التعلم الإلكتروني (مثل "كيف أتعامل مع السلوكيات المشكوك فيها؟" و "ما الذي أفعله إذا كان مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات يجري تحقيقا في الفريق الذي أنتمي إليه؟") وفي إطار دورات التدريب الجماعي الإلزامي فيما بين الأقران.

65 - وقام مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف، بالتعاون مع رابطة الموظفين العالمية، بتجريب سبع مجموعات تركيز للتحاور مع موظفي اليونيسف بشكل استباقي بشأن منع التحرش الجنسي والتصدي له. ويقوم مكتب الأخلاقيات، بالتعاون مع شعبة الأفراد والثقافة، بإعداد وحدة تعليمية إلكترونية مخصصة لمنع التحرش الجنسي والتصدي له. ومن المتوقع افتتاح الوحدة الإلزامية لجميع الموظفين في الربع الثاني من عام 2025.

رابعا - الخطوات المقبلة

66 - ستواصل اليونيسف الوفاء بالتزامها القوي على جميع مستويات المنظمة بمنع وتقليل خطر إلحاق الضرر بأي شخص نتيجة لاتصاله باليونيسف.

67 - ومنع وتقليل المخاطر المتعلقة بالحماية، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، سيتطلب الاستثمار المستمر في توعية الموظفين وقدرتهم على العمل مع الشركاء الذين ينفذون البرامج والبائعين والكيانات الأخرى العاملة مع اليونيسف. وسيستمر العمل في عام 2025، على سبيل الأولوية، لتطوير وتعزيز المواد والموارد المتعلقة بتعزيز القدرات والتدريب للشركاء المنفذين والبائعين. ويتعين بذل جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق القُطري وفيما بين الوكالات بشأن إدارة المخاطر مع الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بالبائعين، تتوقع اليونيسف أن يكون نشر رزمة المعلومات بشأن الحماية في عمليات التوريد مفيداً في تعزيز إدارة مخاطر الحماية والمعايير البيئية والاجتماعية للبائعين.

68 - وستقوم اليونيسف في عام 2025 بتحديث التدريب الإلزامي المتاح على نظام أغورا (AGORA) في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع مراعاة نهج أوسع نطاقا لحماية. وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل تنفيذ سياسة الحماية والتوجيهات ذات الصلة تدريبا يستهدف جميع الموظفين.

69 - وستنفذ اليونيسف في عام 2025 التوصيات المتفق عليها المنبثقة من التقييم الأساسي لممارسات الحماية التي تعمل بها اليونيسف في مجال الموارد البشرية. وسيكون من بين النواتج المتوقعة إدخال تغييرات على الإطار التنظيمي والتوجيهات والأدوات وغيرها من أشكال الدعم التي ستصاحب تطبيق سياسة الحماية.

70 - وسيستمر التعاون مع المنظمات الأخرى والقيادة في العديد من المبادرات المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي والقطري. وستواصل اليونيسف التعاون بشأن المبادرات وتبادل الأدلة مع مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على الصعيد العالمي، والشبكات القُطرية، والجهات المانحة، والشركاء، والمورِّدين.

خامسا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي

يرحب بالتقرير الذي قدمته اليونيسف بشأن مستجدات التقدم المحرز في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والحماية منهما ضمن الإطار الأوسع نطاقا لإدارة المخاطر والحماية.